

تقرير الأمين العام عن الأطفال والصراع المسلح في نيبال

موجز

أعد هذا التقرير وفقا لأحكام قرار مجلس الأمن ١٦١٢ (٢٠٠٥). ويقدم التقرير، الذي يغطي الفترة من آب/أغسطس ٢٠٠٥ إلى أيلول/سبتمبر ٢٠٠٦، معلومات عن مدى الالتزام بوضع حد لتجنيد الأطفال واستخدامهم ولانتهاكات الجسيمة الأخرى المرتكبة ضد الأطفال في الحالات التي يؤثر عليها الصراع المسلح في نيبال والتقدم المحرز في هذا الصدد. ويتضمن التقرير الانتهاكات التي وقعت سواء قبل وقف إطلاق النار المبرم في نيسان/أبريل ٢٠٠٦ أو بعده.

ويذكر التقرير أنه بالرغم من الانتهاكات العديدة المبلغ عنها والتي وقعت قبل اتفاق وقف إطلاق النار بين الدولة والحزب الشيوعي النيبالي الماوي، لا تزال تُرتكب انتهاكات خطيرة في حق الأطفال. ومن بين الأمور المثيرة للقلق البالغ منذ وقف إطلاق النار المبرم في نيسان/أبريل ٢٠٠٦ استمرار تجنيد الأطفال واستخدامهم واختطافهم على أيدي الحزب الشيوعي النيبالي الماوي. غير أن اتفاق السلام الشامل الذي أبرم مؤخرا بين الحكومة والحزب الشيوعي النيبالي الماوي يتضمن أحكاما تلزم الطرفين بإعادة إدماج الأطفال المرتبطين بالجماعات المسلحة في أسرهم، وهذه هي أول مرة يُعالج فيها هذا الموضوع في إطار عملية السلام.

ويتضمن التقرير مجموعة من التوصيات التي تهدف إلى تعزيز الإجراءات المتخذة لحماية الأطفال المتضررين من الحرب في نيبال، بما في ذلك ضرورة وجود خبراء متخصصين مكرسين لأعمال حماية الأطفال في أي بعثة سترسلها الأمم المتحدة إلى نيبال في المستقبل.



أولا - مقدمة

١ - يغطي هذا التقرير، الذي أُعد وفقا لأحكام قرار مجلس الأمن ١٦١٢ (٢٠٠٥)، الفترة من آب/أغسطس ٢٠٠٥ إلى أيلول/سبتمبر ٢٠٠٦. والغاية من ذكر الانتهاكات التي وقعت خلال الفترة المشمولة بالتقرير تبيان طبيعة انتهاكات حقوق الطفل في نيبال واتجاهاتها، سواء قبل وقف إطلاق النار المبرم في نيسان/أبريل ٢٠٠٦ أو بعده. ويركز التقرير بالتحديد على قتل الأطفال والتمثيل بهم، وتجنيدهم واستخدامهم كجنود، واختطافهم، وأعمال العنف الجنسي المرتكبة ضدهم، والهجمات التي تُشن على المدارس والمستشفيات، ومنع وصول المساعدة الإنسانية إلى الأطفال.

٢ - وقد أنشئت فرقة العمل المعنية برصد انتهاكات حقوق الطفل والإبلاغ عنها في إطار قرار مجلس الأمن ١٦١٢ (٢٠٠٥) (فرقة العمل المعنية بالرصد والإبلاغ)، المؤلفة من مؤسسات تابعة للأمم المتحدة ومنظمات غير حكومية دولية ووطنية، في تشرين الثاني/

نوفمبر ٢٠٠٥ لرصد الانتهاكات الستة الخطيرة المذكورة في القرار وتقديم تقارير عنها. ويوجد أعضاؤها في ٦٨ مقاطعة من مقاطعات نيبال الـ ٧٥.

٣ - وينبغي الإشارة إلى أن العديد من الانتهاكات المبلغ عنها وقع قبل نيسان/أبريل ٢٠٠٦ في إطار الصراع المسلح الدائر بين الدولة والحزب الشيوعي النيبالي الماوي. ومنذ شهر نيسان/أبريل، ومع عودة الحقوق الديمقراطية والإعلان عن وقف إطلاق النار من الجانبين وتوقيع سلسلة من الاتفاقات عقب مباحثات السلام المستمرة، توقفت أعمال القتال بين الطرفين مما أدى إلى حدوث انخفاض متناسب في عدد الانتهاكات المرتبطة بالصراع. لكن لا تزال انتهاكات خطيرة تُرتكب ضد الأطفال ولم يُعالج موضوع المساءلة عن الانتهاكات السابقة بأي شكل إيجابي. ومن بين الأمور المثيرة للقلق البالغ منذ وقف إطلاق النار المبرم في نيسان/أبريل ٢٠٠٦ استمرار تجنيد الأطفال واستخدامهم واختطافهم على أيدي الحزب الشيوعي النيبالي الماوي.

٤ - غير أن اتفاق السلام الشامل الذي وقعته مؤخرًا الحكومة والحزب الشيوعي النيبالي الماوي في ٢١ تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠٠٦، والذي يتضمن أحكامًا تُلزم الطرفين بإعادة إدماج الأطفال المرتبطين بالجماعات المسلحة بأسرهم، يُعد أول مرة يُعالج فيها هذا الموضوع في إطار عملية السلام.

ثانياً - التطورات السياسية والعسكرية والاجتماعية

٥ - عاشت نيبال صراعاً مسلحاً داخلياً منذ أن أعلن الحزب الشيوعي النيبالي الماوي تمرداً في شباط/فبراير ١٩٩٦. وفي بداية الصراع، كانت العمليات الأمنية تجرى على أيدي الشرطة النيبالية التي تعززت صفوفها في ما بعد بإنشاء قوة الشرطة المسلحة. وفي تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠٠١، استنفر الجيش النيبالي الملكي^(١) لمحاربة حركة التمرد المتنامية في تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠٠٣، ووُضعت الشرطة النيبالية وقوة الشرطة المسلحة تحت "القيادة الموحدة" للجيش النيبالي الملكي للقيام بعمليات مشتركة بهدف القضاء على حركة التمرد. وفشلت محاولتان في مفاوضات السلام التي جرت بين الحكومة والحزب الشيوعي النيبالي الماوي في عامي ٢٠٠١ و ٢٠٠٣. وحينها اشتد الصراع المسلح، حيث وردت أنباء عن حدوث انتهاكات عديدة للقانون الإنساني الدولي وحقوق الإنسان.

(١) إلى غاية ١٨ أيار/مايو ٢٠٠٦، كانت القوات المسلحة لنيبال يُشار إليها باسم جيش نيبال الملكي. ومنذ ذلك الحين، غدت القوات المسلحة تُعرف باسم الجيش النيبالي.

٦ - وفي ١ شباط/فبراير ٢٠٠٥، أعلن الملك غيانيندرا بير بيكرام شاه ديف حالة الطوارئ، مما أدى إلى تعليق بعض الحقوق الأساسية، من بينها حرية الاجتماع والتعبير والحقوق المتعلقة بالحبس الاحتياطي. وألغيت حالة الطوارئ في نيسان/أبريل ٢٠٠٥ مع أن الملك مارس السلطة التنفيذية بصفة مباشرة إلى غاية نيسان/أبريل ٢٠٠٦.

٧ - وفي ٣ أيلول/سبتمبر ٢٠٠٥، أعلن الحزب الشيوعي النيبالي الماوي عن وقف إطلاق النار من جانب واحد لمدة ثلاثة أشهر لم ترد عليه الحكومة بالمثل. وفي أوائل تشرين الأول/أكتوبر ٢٠٠٥، أعلنت الحكومة أن الانتخابات البلدية ستُجرى يوم ٨ شباط/فبراير ٢٠٠٦ وستُجرى الانتخابات البرلمانية بحلول نيسان/أبريل ٢٠٠٧. وقرر تحالف مؤلف من سبعة أحزاب سياسية، كانت قد رفضت تولي الملك زمام السلطة ورفضت القبول بالدور التنفيذي للملك، مقاطعة الانتخابات البلدية وأعلنت عن شن حملة من الاجتماعات الاحتجاجية الحاشدة والمظاهرات في جميع أرجاء البلاد. وأعلن الحزب الشيوعي النيبالي الماوي أنه سيعطل سير تلك الانتخابات.

٨ - وفي ٢٢ تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠٠٥، أعلن تحالف الأحزاب السبعة والحزب الشيوعي النيبالي الماوي عن اعتمادهما بصورة مشتركة "رسالة تفاهم" تضم ١٢ نقطة، ومن ضمنها الدعوة إلى "وضع حد للملكية الاستبدادية" وانتخاب جمعية تأسيسية. وألزمّت "رسالة التفاهم" الحزب الشيوعي النيبالي الماوي باحترام الديمقراطية القائمة على تعدد الأحزاب، وحقوق الإنسان وسيادة القانون، ونصت على أن تظل القوة المسلحة التابعة للحزب الشيوعي النيبالي الماوي والجيش النيبالي الملكي "تحت إشراف الأمم المتحدة أو أي هيئة دولية مُشرفة أخرى يمكن الاعتماد عليها" أثناء انتخابات الجمعية التأسيسية. وفي أوائل كانون الأول/ديسمبر ٢٠٠٥، مدد الحزب الشيوعي النيبالي الماوي فترة وقف إطلاق النار لشهر واحد؛ ومرة أخرى لم يُرد على عمله ذلك بالمثل. وانتهى وقف إطلاق النار من جانب واحد في ٢ كانون الثاني/يناير ٢٠٠٦ حين كثّف الحزب الشيوعي النيبالي الماوي أنشطته العسكرية.

٩ - وحدثت تطورات هامة منذ أيلول/سبتمبر ٢٠٠٦، من ضمنها توقيع اتفاق السلام الشامل. وتم التوصل في ما بعد إلى تفاهم بين الحكومة والحزب الشيوعي النيبالي الماوي والأمم المتحدة بشأن طرائق التصرف في الأسلحة ورصد الجيش النيبالي وجيش التحرير الشعبي. كما أيد مجلس الأمن في ١ كانون الأول/ديسمبر ٢٠٠٦ اقتراحا من الأمين العام يقضي بإيفاد فريق متقدم من المراقبين وموظفي الانتخابات (انظر S/PRST/2006/49).

أطراف الصراع المسلح في نيبال

١٠ - ما فتئت فروع قوات الأمن الحكومية الثلاثة، وهي جيش نيبال وقوة الشرطة المسلحة وشرطة نيبال، تشارك في الصراع المسلح.

١١ - كما تشارك جميع المنظمات المنتسبة إلى الحزب الشيوعي النيبالي الماوي في هذا الصراع المسلح. فقد استفاد جيش التحرير الشعبي، وهو الجناح العسكري لهذا الحزب، من الدعم الفعال من جانب الميليشيات المتفرغة وغير المتفرغة وكذلك من أعضاء الحزب وأفراد الجماعات الثقافية. ولم تُتخذ المنظمات المنتسبة إلى الحزب الشيوعي النيبالي الماوي كوسيلة للتجنيد فحسب، بل شاركت أيضا مشاركة فعالة في أنشطة الاستخبارات أو في دعم جيش التحرير الشعبي خلال العمليات العسكرية. وتضم المنظمات المنتسبة إلى الحزب الشيوعي النيبالي الماوي جناح الطلبة التابع للحزب، واتحاد الطلبة الوطني المستقل لعموم نيبال (ثوري)، وابطته النسائية وهي الرابطة النسائية لعموم نيبال (ثورية).

ثالثا - الانتهاكات الجسيمة لحقوق الطفل

ألف - تجنيد الأطفال واستخدامهم في صفوف القوات والجماعات المسلحة

١ - القوات الحكومية

١٢ - لم يصدر سوى عدد ضئيل من التقارير عن تجنيد الأطفال في قوات الأمن التابعة للدولة؛ غير أن استخدام الأطفال من قبل قوات الأمن كسُعاة أو جواسيس أو مُخبرين أمر موثّق توثيقا جيدا.

١٣ - وتنتشر بشكل خاص عادة استنطاق الأطفال الذين يستسلمون لقوات الأمن أو الذين يقبض عليهم ويوضعون في مرافق الحبس التابعة للدولة. فقد أرغم العديد من الأطفال على كشف معلومات عما قاموا به من أنشطة في الماضي مع الحزب الشيوعي النيبالي الماوي، وتقديم معلومات حساسة إلى الجيش النيبالي الملكي، وأحيانا إرشاد قوات الأمن إلى المواقع الحقيقية لمعسكرات الحزب الشيوعي النيبالي الماوي، معرّضين بذلك حياتهم لمزيد من الخطر. وعلاوة على ذلك، احتجز الأطفال الذين قبض عليهم الجيش النيبالي الملكي، بعد فرارهم من الحزب الشيوعي النيبالي الماوي، أحيانا بصورة غير قانونية في مواقع من بينها مثلا ثكنات الجيش النيبالي الملكي بسبب ارتباطهم السابق بالحزب الشيوعي النيبالي الماوي. وأفادت أغلبية كبيرة منهم بأنهم تعرضوا للتهديد أو سوء المعاملة أو التعذيب على أيدي أفراد الجيش لانتراع معلومات منهم. واحتجز البعض منهم بموجب قوانين مكافحة الإرهاب في انتهاك للمعايير الدولية.

٢ - الحزب الشيوعي النيبالي الماوي

١٤ - لا توجد أرقام عامة عن عدد الأطفال المرتبطين بالحزب الشيوعي النيبالي الماوي، إذ مُنِع مراقبو حقوق الإنسان ووكالات حماية الطفولة من الوصول إلى الأطفال في المناطق المتضررة. غير أنه يُعتقد أن الحزب الشيوعي النيبالي الماوي جند عدة آلاف من الأطفال طوال هذه السنوات وأصبحوا يشكلون جزءاً كبيراً من جنود جيش التحرير الشعبي، وكذلك جزءاً كبيراً من المديرين في المنظمات الأخرى داخل الحزب الشيوعي النيبالي الماوي.

١٥ - وأصبح توثيق الحالات الفردية للأطفال المستخدمين/المجنّدين من قبل الحزب الشيوعي النيبالي الماوي أمراً أسهل حيث تقلصت نتيجة لوقف إطلاق النار بعض القيود المفروضة مثل انعدام سبل الوصول إليهم أو الخشية من الانتقام الفوري. وخلال الفترة المشمولة بالتقرير، تم توثيق ٥١٢ حالة فردية لتجنيد الأطفال من قبل الحزب الشيوعي النيبالي الماوي، ٤٠ في المائة منهم من الفتيات. وقدمت الفتيات معلومات مفصلة عن تجربتهن العسكرية، مثل فتاة لها من العمر ١٣ عاماً خضعت للتدريب العسكري قبل الالتحاق بمجموعة ميليشيا داليت موكتي مورتشا. وتشير المعلومات الواردة عن تشكيلة ميليشيات الحزب الشيوعي النيبالي الماوي ومجموعات الميليشيا المتحالفة معها إلى وجود أعداد كبيرة من الإناث فيها، حيث تقارب نسبتهن في بعض الحالات ٥٠ في المائة. وأوضحت فتاة تبلغ من العمر ١٦ عاماً من مقاطعة سيندو بالتشوك أجريت معها مقابلة أنها تلقت تدريباً مع ٩ أشخاص آخرين على تصنيع وتفجير القنابل اليدوية؛ وأن نصف عدد المتدربين كن من الفتيات. وكان أصغر طفل صبي يبلغ من العمر ٨ سنوات أتى من مجتمع محروم في المنطقة الغربية الوسطى، عمل كساع لفترة تزيد عن العام ونصف العام. ومن بين هؤلاء الأطفال الـ ٥١٢، لم يُعرف سوى أن ١٧٢ منهم عادوا إلى الحياة المدنية. وأكثر المناطق تضرراً هما المنطقة الغربية الوسطى والمنطقة الغربية القصوى.

١٦ - وخلال السنوات العشر من عمر الصراع التي سبقت وقف إطلاق النار المبرم في نيسان/أبريل ٢٠٠٦، شن الحزب الشيوعي النيبالي الماوي حملات تجنيد خاصة، من مثل "من الأسرة الواحدة، ينضم فرد إلى الحزب" حيث كان الأطفال يُجنّدون كرهاً أو "طوعاً"^(٢). غير أن عملية إلحاق الأطفال بالحركة كانت تتم أيضاً من خلال الأنشطة الاجتماعية التي تقوم بها الجماعات الثقافية التابعة للحزب الشيوعي والميليشيات المتفرغة وغير المتفرغة والمنظمات الشقيقة، مثل اتحاد الطلبة الوطني المستقل لعموم نيبال (ثوري) والرابطة

(٢) بموجب البروتوكول الاختياري الملحق باتفاقية حقوق الطفل بشأن إشراك الأطفال في الصراعات المسلحة، لا يُعترف بالتجنيد "الطوعي" للأطفال الذين تقل أعمارهم عن ١٨ عاماً من قبل الجهات من غير الدول.

النسائية لعموم نيبال (ثورية)، أو التي يقوم بها جيش التحرير الشعبي بصفة مباشرة. وأدت الممارسة المنتشرة على نطاق واسع والمتمثلة في عمليات الاختطاف الجماعية والمشاركة القسرية في الاجتماعات الجماهيرية والمناسبات الثقافية في المناطق الريفية دورا حاسما في إلحاق الأطفال بمختلف المنظمات التابعة للحزب الشيوعي النيبالي الماوي لدعم "قضية" الحزب والمشاركة في ما بعد بصورة مباشرة أو غير مباشرة في الأنشطة العسكرية للحزب الشيوعي النيبالي الماوي. فعلى سبيل المثال، استهوت صبيا يبلغ من العمر ١٢ عاما من مقاطعة كاليكوت الدورات السياسية والبرامج الثقافية التي ينظمها في مدرسته اتحاد الطلبة الوطني المستقل لعموم نيبال (ثوري) بصفة منتظمة. وبدأ ينشط في دوائر الحزب الشيوعي النيبالي الماوي بتقديم المساعدة لإنشاء الاتحادات الطلابية قبل أن يخضع للتدريب العسكري الذي تعلم خلاله استخدام البنادق والقنابل وأسلحة أخرى. ثم انضم إلى جيش التحرير الشعبي وشارك في عمليات عسكرية قبل فراره منه بعد سنتين من ذلك.

١٧ - وقدم الأطفال المنتمون لمنظمات الحزب الشيوعي النيبالي الماوي الدعم لجيش التحرير الشعبي بأشكال مختلفة: سواء كجامعي أموال أو دعاة للتعبئة أو سعاة أو حواسيس أو معينين بتوفير المأكل أو المسكن. كما استخدم الأطفال كحراس أو حراس شخصيين أو مساعدين لوجستيين أو مقاتلين أو ضباط في جيش التحرير الشعبي. وجمعت معلومات عن استخدام الأطفال كمقاتلين تابعين لجيش التحرير الشعبي خلال المناوشات التي وقعت في بالبا (كانون الثاني/يناير ٢٠٠٦)، وكذلك كشهود على العدد الكبير للأطفال المستخدمين لأداء أدوار الدعم (حمالون) خلال الهجوم الذي شنه جيش التحرير الشعبي في باناوتي بمقاطعة كافرِه (شباط/فبراير ٢٠٠٦)، وخلال مناوشة وقعت في خديم بمقاطعة أرغاكانشي (شباط/فبراير ٢٠٠٦).

١٨ - وركز الحزب الشيوعي النيبالي الماوي بشدة على تعبئة شباب نيبال عن طريق اتحاد الطلبة الوطني المستقل لعموم نيبال (ثوري)، الذي كان نشيطا للغاية خلال السنوات العشر الماضية. ولهذا الاتحاد لجان في الجامعات، ومما يبعث على مزيد من القلق، أنه قام بإنشاء لجان ورايات للأطفال في المدارس الابتدائية والإعدادية تشكل بدورها الوحدات المحلية المنتسبة للحزب الشيوعي النيبالي الماوي. والأنشطة التي يضطلع بها الاتحاد أنشطة سياسية، لكنها تُتخذ أيضا لإلحاق الأطفال بأجزاء أخرى من الحزب الشيوعي ونشر إيديولوجيا الحزب السياسية عن طريق تنظيم محاضرات سياسية في تلك المدارس.

١٩ - وكان عدد كبير من الأطفال الذين استجوبهم أعضاء فرقة العمل أيضا جزءا من ميليشيا الحزب الشيوعي النيبالي الماوي، المعروفة باسم ميليشيا جانا. وكان الحزب قد أنشأ

هذه الميليشيا مبدئيا لحماية القرى ولعقد الاجتماعات السياسية والتلقين العقائدي/و جمع الضرائب/والإشراف أو الرعاية المباشرة على المهام الإدارية التي تقوم بها أمانات لجنة التنمية القروية الحكومية في المجتمعات المحلية. وعادة ما يكون العاملون غير المتفرغين من المراتب الدنيا في الميليشيا غير مسلحين، في حين يحمل المتفرغون (ويعرفون "بالمفرغين") أسلحة غير متطورة. وعادة ما تتراوح أعمار الأطفال في الميليشيا من غير المتفرغين بين ١٠ و ١٦ سنة^(٣) ويضطلعون بأنشطة تتعلق بالدعاية، وتوزيع صحف الحزب أو يعملون كجواسيس وسعاة. أما "المفرغون" فهم لا يعملون في مناطقهم عادة بل يرسلون إلى مناطق أخرى للقيام بأنشطة استراتيجية مثل تقديم الدعم اللوجستي إلى جيش التحرير الشعبي. ورسميا، لا يستطيع الانضمام إلى "المفرغين" إلا الأطفال الذين تزيد أعمارهم عن ١٦ سنة، لكن بعضهم أصغر من ذلك بكثير. ويتم تدريب البالغين والأطفال على حد سواء لمدة شهر على الأمن الشخصي، والأساليب العسكرية والإيديولوجيا السياسية. ويتوقف الأطفال "المفرغون" عن العيش مع ذويهم أو عن الذهاب إلى المدرسة؛ وترتبط جميع أنشطتهم بالحزب. ويشاركون أيضا في أنشطة الحزب العادية، مثل العمل مع الحزب "مسؤولي مناطق"، ومساعدة "محاكم الشعب"^(٤) وجمع التبرعات "الطوعية" أو ابتزاز المال عنوة من عامة السكان. وكون الشخص من "المفرغين" قد يؤدي إلى الخطوة التالية وهي الانضمام إلى جيش التحرير الشعبي.

٢٠ - وتتمثل الممارسة المتبعة في جيش التحرير الشعبي في تسجيل الأطفال الذين تزيد أعمارهم على ١٦ سنة بعد فترة أولية كأعضاء في ميليشيا الحزب، وفق البيانات التي جمعت من القادة الميدانيين لجيش التحرير الشعبي كما هو الحال في منطقة سيرها - شرقي نيبال في آب/أغسطس ٢٠٠٦. إلا أنه وفق مصادر جيش التحرير الشعبي، يتم أيضا إدماج الأطفال الراغبين في الانضمام بشكل خاص بدون اتباع الإجراءات العادية. وهناك ٧٢ حالة موثقة عن أطفال تم تجنيدهم حديثا في جيش التحرير الشعبي بعد نيسان/أبريل ٢٠٠٦، بلغ أصغرهم ١٢ عاما. وعلى سبيل المثال، في المنطقة الشرقية، أكدت مفوضية الأمم المتحدة لحقوق الإنسان على قيام جيش التحرير الشعبي باختطاف خمسة صبيان تتراوح أعمارهم بين ١٣ و ١٧ سنة من مدرسة بهانوبهاكاتا الثانوية، مانغالبار - ٤، بلدة إيلام. وتفيد أسر الأطفال المخطوفين أن الحزب أخذ الأطفال قسرا وطالبت بإطلاق سراحهم آمنين، ولم يطلق الحزب سراح الأطفال بعد.

(٣) وهي تشمل كاتووا (مدافع منزلية الصنع)، وقنابل قدور ضغط، وقنابل يدوية و ٣٠٣ بنادق.

(٤) ينشئ الحزب الشيوعي النيبالي - الماوي محاكم الشعب "لتحكم" في المسائل المدنية والجناحية، لكنها ليست جزءا من النظام القضائي الحكومي.

٢١ - ومما يثير مزيدا من القلق قيام الحزب بتجنيد الأطفال بصورة نشطة منذ وقف إطلاق النار في نيسان/أبريل ٢٠٠٦. وتم توثيق ما مجموعه ١٥٤ حادثة جديدة في المناطق الخمس جميعها خلال الفترة من أيار/مايو وحتى أيلول/سبتمبر ٢٠٠٦، شملت ٧٢ حالة تجنيد في جيش التحرير الشعبي و٨٢ في منظمات تابعة للحزب، بما في ذلك الميليشيات. ويعتقد أن العدد الإجمالي للأطفال المجندين حديثا أعلى من ذلك بكثير، نظرا لعدم التمكن من التحقيق في العديد من الحوادث المبلّغ عنها بسبب الافتقار إلى الموارد. ومن بين الـ ١٥٤ حالة، وقعت حالتان في أيار/مايو، وثلاث حالات في حزيران/يونيه، و ٢٤ حالة في تموز/يوليه، و ٨٤ حالة في آب/أغسطس و ٤١ حالة في أيلول/سبتمبر. ويجدر بالإشارة أن معظم هؤلاء الأطفال كانوا مسجلين في المدارس عندما تم تجنيدهم. ووعدهم قرابة ٧٢ ممن جندوا في جيش التحرير الشعبي بدفع نقود لهم من قبل القائمين على التجنيد و/أو التوظيف في الجيش الوطني الجديد الذي سيتم تشكيله.

٢٢ - لا توجد مؤشرات تدل على تسريح الحزب عددا كبيرا من القاصرين في أي من مناطق نيبال الخمس. وتشير التقارير أن عددا صغيرا من الأطفال نجحوا في الفرار والعودة إلى بيوتهم، وفي حالات قليلة منعزلة، فعلوا ذلك بعد التفاوض مع قادة الحزب أنفسهم. ويعتقد أنه قد يكون عدد من المراهقين قد غادر البلد لتحاشي الانضمام القسري إلى الحزب. وقد وضعت الأسر آليات حماية أخرى تتمثل في إبعاد أطفالهم عن المدارس لتفادي إمكانية التجنيد، أو تزويج بناتهم في سن المراهقة في أقرب وقت ممكن.

٢٣ - واتسمت الحالة الأمنية للذين هربوا بالضعف، وذلك لأنهم كانوا يخشون إعادة تجنيدهم أو معاقبة الحزب لهم إذا عادوا إلى مجتمعاتهم المحلية، وقبيل وقف إطلاق النار، أو إمكانية إلقاء القبض عليهم على يد قوات الأمن. وقبل نيسان/أبريل ٢٠٠٦، اختار بعضهم أو أرغم على "تسليم أنفسهم" للسلطات الحكومية، للعودة السلمية إلى الحياة المدنية. وأعربت وكالات الحماية عن بالغ قلقها بشأن الافتقار إلى آليات ملائمة داخل الحكومة للتعامل مع الأشخاص الذين "سلموا أنفسهم" إلى لسلطات الحكومية، وعدم وجود اعتمادات خاصة للتعامل مع الأحداث. ورغم عدة طلبات قدمت للسلطات الحكومية، لم يوضع حل عملي لمعالجة الشواغل المتعلقة بالحماية، مثل غياب آلية تعقب للأحداث الذين يزعم أنهم سلموا أنفسهم خلال السنوات القليلة الماضية، والذين ذكر أن بعضهم أرسل إلى الخارج للعمل.

الاحتجاز غير القانوني للأطفال المدانين بالانضمام إلى الحزب الشيوعي النيبالي الماوي

٢٤ - في ٢٦ تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠٠١، أصدرت الحكومة قانونا لمكافحة الإرهاب، هو مرسوم مكافحة الأنشطة الإرهابية والمخلة بالنظام (الرقابة والعقوبة). وانقضت مدة المرسوم في نهاية أيلول/سبتمبر ٢٠٠٦ ولم يحدد. وقد احتجز الجيش الملكي النيبالي عددا كبيرا من الأطفال أو احتجزتهم الشرطة النيبالية أو قوة الشرطة المسلحة بسبب ارتباطهم المزعوم بالحزب. وكانت الصفة القانونية لاحتجازهم بعد ذلك، بما في ذلك الافتقار إلى الإجراءات القانونية الواجبة ومعاملتهم، مصدر قلق رئيسي.

٢٥ - وخلال الفترة من عام ٢٠٠١ إلى عام ٢٠٠٦، صدرت ستة مراسيم وقانون واحد لمكافحة الأنشطة الإرهابية والمخلة بالنظام، على التوالي، وجميعها تمنح سلطات لاحتجاز أشخاص بشكل وقائي حتى مدة ١٢ شهرا إذا توفرت أسباب معقولة للاعتقاد بأنه يجب منعهم من ارتكاب أي جرائم تتعلق بالأنشطة الإرهابية والمخلة بالنظام، وكذلك الحبس الاحتياطي للأشخاص الذين يشتبه بارتكابهم بعض الجرائم. وخلال الفترة المشمولة بالتقرير، وثق أعضاء فرقة العمل ١٩٥ حالة لأحداث تم احتجازهم في إطار الأنشطة الإرهابية والمخلة بالنظام، في أماكن مختلفة، بما فيها ثكنات الجيش، ومخافر الشرطة والسجون ومراكز تطبيق فيها إجراءات أمنية مشددة.

٢٦ - ومن بين الـ ١٩٥ طفلا، كان ٤٣ في المائة منهم دون سن ١٦ عند إلقاء القبض عليهم، وكان أصغرهم يبلغ ١١ عاما. وثمانية وخمسون فتاة (٣٠ في المائة). وذكر قرابة ٧٣ في المائة بأن الجيش الملكي النيبالي هو السلطة التي ألقت القبض عليهم، في حين ذكر باقي الأطفال أن الشرطة أو القيادة الموحدة هما الجهتان اللتان ألقتا القبض عليهم. وذكر عدد ضئيل من الأطفال أن قوة الشرطة المسلحة هي التي احتجزتهم. وقد احتجز معظم هؤلاء الأطفال في ثكنات عسكرية ومعسكرات أساسية، ولم يكونوا على اتصال بأسرهم. وادعى معظمهم أنهم احتجزوا في حبس انفرادي من قبل الجيش الملكي النيبالي لفتترات وصلت في بعض الأحيان إلى ستة أشهر انتهاكا للمعايير الدولية. فمثلا، احتجز صبي يبلغ من العمر ١٦ عاما في مركز مورانغ للإجراءات الأمنية المشددة لمدة ١٠ أشهر دون توفير وسيلة اتصال بأقاربه.

٢٧ - استنادا إلى النتائج التي توصلت إليها فرقة العمل المعنية بالرصد والإبلاغ فإن معظم الأطفال الذين احتجزوا بموجب مرسوم مكافحة الأنشطة الإرهابية والمخلة بالنظام كانوا ضحايا سوء المعاملة أو التعذيب بعد إلقاء القبض عليهم، وخاصة أثناء التحقيقات الأولية. وقدم أكثر من ٨٠ في المائة من الأطفال البالغ عددهم ١٠١ طفل الذين أجابوا على

المقابلات التي أجرتها فرقة العمل روايات مفصلة عن سوء المعاملة والتعذيب. وشملت أساليب التعذيب عصب العينين واستخدام الأصفاد لفترات طويلة من الزمن، والضرب بالعصي خاصة على باطن الأقدام، والركل واللكم على الرأس والصدر. وذكر بعض الأطفال أيضا أنهم تعرضوا لصدمات كهربائية، والتغطيس في الماء حتى الاختناق والإعدام الصوري.

٢٨ - وفي أيار/مايو ٢٠٠٦، أعلنت الحكومة الجديدة على الملأ أنه سيتم إطلاق سراح جميع المحتجزين بموجب مرسوم مكافحة الأنشطة الإرهابية والمخللة بالنظام، بمن فيهم الأحداث. وأشارت الوثائق إلى أنه لا يزال يوجد شخصان من الأحداث محتجزين في إطار جرائم أخرى، إلا أنه يعتقد أنه تم إطلاق سراح معظم الأحداث الآخرين. ووثق أعضاء الفرقة العاملة حالة فتاتين، إحداهما في الخامسة عشرة والأخرى في السابعة عشرة من العمر، كانتا مرتبطتين بالحزب الشيوعي النيبالي الماوي، وقد وجهت إليهما تهمة القتل وهما محتجزتان في مكتب شرطة منطقة نيواكوت مع أعضاء آخرين من الحزب.

باء - الخطف

الحزب الشيوعي النيبالي الماوي

٢٩ - قام الحزب الشيوعي النيبالي الماوي بخطف الأطفال طوال الفترة المشمولة بالتقرير لأغراض عديدة: فقد أخذ بعضهم إلى برامج التلقين العقائدي أو حملات الإلحاق بالحزب؛ واحتجز آخرون كجزء من ممارسات "إنفاذ القانون" خارج القضاء على يد الحزب الشيوعي، كعقاب على جرائم مزعومة.

٣٠ - وأفيد بارتكاب أعمال خطف جماعية خلال فترة الصراع، استهدفت أحيانا آفا من الأفراد، بمن فيهم طلاب ومعلمون أخذوا من مدارسهم، من مناطق ريفية عادة. وتم توثيق ٧٩ حالة من هذه الحالات من آب/أغسطس ٢٠٠٥ حتى الآن. فمثلا، خلال وقف إطلاق النار الذي أعلنه الحزب الشيوعي من جانب واحد في أيلول/سبتمبر ٢٠٠٥، أفادت منظمات حقوق الإنسان الوطنية بوقوع الآلاف من عمليات الخطف، شملت قرابة ٣٠٠٠ طفل. وقد قامت فرقة العمل المعنية بالرصد والإبلاغ بتوثيق هذه الحوادث كالحادث الذي وقع في روكوم في ٢٢ أيلول/سبتمبر ٢٠٠٥، عندما حضر مئات من الطلاب من مدارس مختلفة لحضور اجتماع عقده اتحاد الطلبة الوطني المستقل لعموم نيبال (ثوري). ووقع حادث مشابه في دانغ في ١٤ تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠٠٥، عندما أخذ زهاء ٣٠٠ طالب من مدارسهم لمدة ثلاثة أيام متعاقبة. وبعد نيسان/أبريل ٢٠٠٦، ذكر أن عدد أعمال الخطف قد انخفض بالمقارنة مع فترة ما قبل إطلاق النار، ويعزى ذلك إلى تمكن الحزب الشيوعي من العمل بحرية في ذلك الحين. إلا أنه تم توثيق ٢٣ عملية اختطاف على نطاق واسع بعد

نيسان/أبريل، تعيّن خلالها على الأطفال المشاركة في اجتماعات حاشدة سياسية "أمسأها" في موغو، وكانشانبور، وكيالالي، وبالبا، وكافريه، وكاثاماندو ومورانغ.

٣١ - كما اختطف الحزب مدنيين، بينهم قُصّر، كعقوبة على جرائم مزعومة، واقترب الخطف أحيانا بأعمال السخرة. وقد حدث خمسة وأربعون اختطافاً لأغراض "إنفاذ القانون" جرى معظمها بعد وقف إطلاق النار في نيسان/أبريل ٢٠٠٦. وهذا يلائم النموذج الأوسع لأعمال الخطف في أرجاء البلد، حيث افتتح الحزب "محاكم الشعب" وشكل "العدالة" الخاص به. فقد أُحتجز أطفال تبلغ أعمارهم ١١ سنة واتهموا بجرائم مثل العنف الجنسي، والعلاقات غير الشرعية (خارج إطار الزواج)، وجرائم صغيرة، والإخلال بالنظام العام، أو حوادث أكثر خطورة مثل الاغتصاب أو القتل. وكمثال على ذلك، كان هناك ستة أطفال تتراوح أعمارهم بين ١٤ و ١٦ سنة من بين ١٠ أشخاص اختطفوا في ٢٠ حزيران/يونيو من قبل الحزب وعثر عليهم بعد يومين في مكتب جبهة تحرير ماديشي في منطقة نوال براسي محتجزين بتهمة السرقة.

جيم - حوادث القتل والتشويه

٣٢ - خلال الفترة المشمولة بالتقرير، وثقت ١٤٩ حادثة لقتل وتشويه الأطفال، من بينها ١١٣ طفلاً أصيبوا، بينما توفي ٣٦ طفلاً يقل متوسط أعمارهم عن ١٠ سنوات. وأُعدِمَ أو اختفى آخرون، تفترض أسرهم أن معظمهم قد مات. ووثقت وكالات حماية الأطفال ما لا يقل عن ٣٧ حادثاً لأطفال اعتبروا في عداد المفقودين بعد أن اعتقلتهم قوات الأمن.

١ - قوات الأمن الحكومية

٣٣ - في كثير من الأحيان، خلال فترة الصراع، لم تحترم قوات الأمن الحكومية مبادئ التمييز والتناسب في القانون الإنساني الدولي، اللذين يُلزمَان أطراف الصراع بالتمييز بين المدنيين والمحاربين، واتخاذ جميع التدابير اللازمة لحماية المدنيين خلال الهجمات على الأهداف العسكرية. فمثلاً، في أيلول/سبتمبر فتح الجيش الملكي النيبالي النار بطريقة عشوائية خلال عملية في مقاطعة بالبا عند دخوله قرية بهادوربور، فجرح اثنان من الأطفال. وفي نيبال بوري قتلت طفلة عمرها ١٥ سنة في كانون الثاني/يناير ٢٠٠٦ بطلقة نارية عندما كانت داخل منزلها نتيجة إطلاق نار عشوائي من قبل أحد أفراد دوريات الشرطة. إضافة إلى ذلك، فقد كشفت التحقيقات التي أجرتها مفوضية الأمم المتحدة لحقوق الإنسان في ١٣ من العمليات العسكرية أو الصدمات التي حدثت خلال الفترة بين قيام الحزب الشيوعي النيبالي الماوي بوقف إطلاق النار من طرف واحد وبداية آذار/مارس ٢٠٠٦،

أن القصف الجوي بطائرات الهليكوبتر التابعة للجيش الملكي النيبالي، أدى إلى قتل طفلين وجرح ستة آخرين.

٣٤ - وقد كان الأطفال أيضا ضحايا للاستخدام المفرط للقوة من قبل قوات الأمن لقمع المظاهرات. فخلال الاحتجاجات التي جرت في نيسان/أبريل ٢٠٠٦، أثبتت أنشطة الرصد بوضوح أن الأفرع الثلاثة لقوات الأمن مسؤولة عن انتهاكات خطيرة لحقوق الإنسان في سياق حراسة الشرطة للمظاهرات مما أدى إلى وقوع إصابات خطيرة ووفيات بسبب الاستخدام المفرط للقوة. وجرح مئتان وأربعة وعشرون طفلا تحت سن ١٨ سنة خلال الفترة من ٦ إلى ٢٤ أبريل خلال مشاركتهم في المظاهرات أو وجودهم في أماكن حدوثها. وفي بانيسا بمقاطعة كافري أصبح طفل عمره ١٤ عاما من بين الضحايا عندما فتحت الشرطة النيبالية النار على جمهرة من المتظاهرين بتاريخ ٩ نيسان/أبريل. وفي مقاطعة كاتماندو عانى ولدان في سن المراهقة من طلقات نارية أطلقتها قوات الشرطة المسلحة على مظاهرة في كالاتنكي بتاريخ ٢٠ نيسان/أبريل. وقد سجلت حوادث مماثلة أخرى في مقاطعات كاتماندو وأرقاكانشي وبانكي وتشيتوان.

٢ - الحزب الشيوعي النيبالي الماوي

٣٥ - ولا يميز الحزب الشيوعي النيبالي الماوي أيضا بين الأهداف المدنية والعسكرية. فمثلا، في حادثة في مقاطعة جهابا زرع لغم أرضي بتاريخ ٥ نيسان/أبريل ٢٠٠٦ في جسر سورونغنا وكان يستهدف قوات الأمن التي تحمل أوراقا للامتحانات المدرسية. وعلى الرغم من أن ستة من أفراد الأمن قتلوا خلال إطلاق النار الذي أعقب ذلك، أصيب اثنان من المدنيين بجروح، بينهم طفل عمره ٥ سنوات. وفي نفس الوقت، نقل لحزب الشيوعي النيبالي الماوي الصراع بطريقة متزايدة إلى المناطق الحضرية والمأهولة بالسكان المدنيين من دون اتخاذ تدابير مناسبة لحماية السكان المدنيين. ومنذ وقف إطلاق النار الذي تم في نيسان/أبريل ٢٠٠٦، لم تكن هناك حالات لأطفال قتلوا أو جرحوا نتيجة للعمليات العسكرية التي تمت في سياق الصراع.

الألغام وأجهزة التفجير المصنعة يدويا

٣٦ - خلال الفترة المشمولة بالتقرير، كانت هناك ٦٣ حادثة موثقة تتعلق بأجهزة تفجيرية، أدت إلى قتل ٢٩ طفلا وإصابة ٧٠ آخرين، على الرغم من أن دراسة استقصائية أجرتها وحدة الأعمال المتعلقة بالألغام التابعة لليونيسيف، أظهرت أن عدد هذه الحوادث أكبر من ذلك بكثير. وقد بينت دراسة استقصائية أجريت خلال الأشهر الستة الأولى من

عام ٢٠٠٦ أيضا، أن الأطفال أكثر تضررا، بدرجة كبيرة، من الكبار حيث يمثلون ٧٨ في المائة من حالات الوفاة والإصابة المبلّغ عنها.

٣٧ - ومعظم الحوادث المرتبطة بأجهزة التفجير المصنّعة يدويا تتعلق بأنشطة الحزب الشيوعي النيبالي الماوي بسبب الأجهزة التي تُترك في المكان بعد العمليات العسكرية. ففي باناوتي، مثلا، قتل ثلاثة أطفال في فبراير ٢٠٠٦ بينما كانوا يلعبون بجهاز تفجير مصنّع يدويا من مخلفات جيش التحرير الشعبي بعد هجوم تم في نفس الشهر. وانخفضت حالات الوفاة والإصابة الناجمة عن الحوادث التي تشمل أجهزة تفجير مصنّعة يدويا، بالرغم من أنه لم يتم القضاء عليها تمامًا، خلال الفترة التي أعقبت وقف إطلاق النار، ويدل على ذلك أنه لم تسجل سوى ٢٨ حادثة منذ أبريل ٢٠٠٦. فمثلا، أصيب طفلان في انفجار قبيلة مقبسية تركها الحزب الشيوعي النيبالي الماوي في مدرسة أولية بمقاطعة تاناو بتاريخ ١٣ أيار/ مايو ٢٠٠٦.

دال - الهجمات على المدارس والمستشفيات^(٥)

٣٨ - كان لسنوات الصراع أثر عميق على الأطفال والتعليم. فقد شهدت الفترة من آب/أغسطس ٢٠٠٥ إلى أيلول/سبتمبر ٢٠٠٦ انتهاكات متواصلة للحق في التعليم. ووثق أعضاء الفريق العامل ٣٢٧ انتهاكا في ٥٧ من المقاطعات الـ ٧٥، وهي تدل فقط على نطاق المشكلة. إن الاختطاف أو المشاركة القسرية للتلاميذ والمدرسين في البرامج والتجمعات الخاصة بتلقي المبادئ السياسية، واستخدام مباني المدارس كشكناك للجيش أو ملاجئ مؤقتة من قبل كل من قوات الأمن والحزب الشيوعي النيبالي الماوي، وتدمير المدارس خلال العمليات العسكرية والإغلاق الإجباري للمرافق التعليمية، وجمع "الضرائب" الإجباري وغير الشرعي المفروض على المدرسين، والتهديدات من قبل الحزب الشيوعي النيبالي الماوي للمدرسين وإداريي المدارس هي أمثلة على الطرق التي تم بها الحد من الحق في التعليم بدرجة خطيرة.

١ - قوات الأمن الحكومية

٣٩ - توقفت منذ وقف إطلاق النار في نيسان/أبريل ٢٠٠٦ الهجمات العسكرية على المرافق التعليمية وحولها. وقبل ذلك التاريخ كانت المباني التعليمية تُهاجم، حتى أثناء ساعات الدراسة حينما يكون التلاميذ موجودين في بعض الأحيان. فمثلا، في كانون الثاني/يناير ٢٠٠٦، التجأ أعضاء جيش التحرير الشعبي في سيانجيا إلى مدرسة بينما كان ١٣٠ تلميذا

(٥) لم يتم التبليغ عن حوادث هجوم على المستشفيات أثناء الفترة المشمولة بالتقرير.

و ٥ مدرسين موجودين بالمدرسة. وقام الجيش الملكي النيبالي بإطلاق النار من طائرة هليكوبتر عبر شبك أحد الفصول المدرسية وقذف بقنبلة بجوار المدرسة، بينما أطلق جيش التحرير الشعبي النار على طائرة الهليكوبتر من منازل مدنية تقع في نفس المنطقة. وخلال هجوم جوي على مقاطعة سيندهوبالتشوك في آذار/مارس ٢٠٠٦، أطلقت القنابل من طائرات هليكوبتر تابعة للجيش الملكي النيبالي ضد عناصر مسلحة تابعة للحزب الشيوعي النيبالي الماوي في منطقة مأهولة بالسكان المدنيين وقريبة جدا من المدارس، مما ألحق أضرارا كبيرة بالفصول الدراسية ومباني المدرسة.

٤٠ - إن احتلال أطراف الصراع للمرافق التعليمية أو الإقامة بها لم يساعد في إبعاد الصراع عن المدارس، والذي شجبه العديد من الأطراف الفاعلة، مثل التحالف الوطني للأطفال كمناطق للسلام، وهو شبكة مكونة من ٣٦ منظمة. لقد تم احتلال بعض المدارس بصفة مؤقتة أو بصفة أكثر دواما من قبل قوات الأمن في أجزاء مختلفة من البلاد كما هو الحال في مقاطعات خوتانق ومياقدي وسيانقيا وتناهو وبارا وكاتماندو وروكوم وبانكيه وسيندهولي. ومنذ وقف إطلاق النار في نيسان/أبريل ٢٠٠٦، جرى إخلاء معظم المرافق التي احتلها الجيش الملكي النيبالي حتى ولو أنه ما زالت ترد تقارير عن وجود مراكز للشرطة في بعض المدارس مثل مدرسة بلماندير الأولية في مقاطعة سيندهولي.

٢ - الحزب الشيوعي النيبالي الماوي

٤١ - لم تتغير ممارسات الحزب الشيوعي النيبالي الماوي منذ نيسان/أبريل ٢٠٠٦. فقد تم استخدام المدارس، ولا زالت تستخدم، لأغراض مختلفة تتراوح من استخدامها كمأوى لجيش التحرير الشعبي، ويبرهن على ذلك احتلال مدرسة ثانوية في مقاطعة سورخيت لإجراء دورات تدريبية عسكرية مثل تلك التي نُظمت في أيلول/سبتمبر ٢٠٠٦ في إحدى المدارس بمقاطعة كاسكي. لقد كان جيش التحرير الشعبي يقوم بصفة منتظمة بإنشاء معسكرات مؤقتة أو متنقلة للقواعد، ويجري تدريبات عسكرية، ويستخدم المباني كمطاعم أو مأوى أو مرافق للتخزين. وقد استخدمت المباني المدرسية أيضا لإيواء "محاكم الشعب"، مثلما حدث في كانشانبور في آب/أغسطس ٢٠٠٦، أو كمرافق "للاحتجاز"، كما حدث في بارا في أيار/مايو ٢٠٠٦ حسبما تثبت الوثائق.

٤٢ - وواجه المدرسون ضغوطا للتخلي عن جزء من روايتهم - يوم واحد في الشهر - للحزب الشيوعي النيبالي الماوي. وأفادت التقارير بأن الذين يرفضون ذلك يتعرضون لتهديدات خطيرة مثلما حدث في كافري (آب/أغسطس ٢٠٠٦). كما أبلغ عن مثل هذه الممارسات القسرية في نواكوت وكافري (حزيران/يونيه ٢٠٠٦)، ومورانق (تموز/يوليه

٢٠٠٦)، وكاتماندو وسانخواساها (أيلول/سبتمبر ٢٠٠٦). وفي تطور جديد، فإنه يتم الآن استهداف طلاب المدارس كجزء من حملة "التبرعات" للحزب الشيوعي النيبالي الماوي.

هاء - العنف الجنسي

٤٣ - إن حالات العنف الجنسي الحسيم ضد الأطفال التي ارتكبتها أطراف الصراع، والموثقة من قبل فريق العمل الخاص بالرصد والإبلاغ، هي حالات قليلة جدا - فقد ارتكبت قوات الأمن سبعة حالات بينما ارتكب الحزب الشيوعي النيبالي الماوي حالة واحدة، على الرغم من أنه من المحتمل أن يكون الرقم أعلى بكثير. والحالات التي تم التبليغ عنها حدثت في جميع أقاليم البلاد الخمسة، ونصف الضحايا تقل أعمارهم عن ١٥ سنة.

١ - قوات الأمن الحكومية

٤٤ - تورط أعضاء قوات الأمن في سبع حالات. حيث جرى اغتصاب ثلاثة من الضحايا في الغابة، وأحد الضحايا جرى تخديره واغتصابه لأربعة أيام من قبل أحد جنود الجيش الملكي النيبالي، واثنان كانا ضحايا محاولة للاغتصاب، أحدهما في معرض والآخر في الحقل. أما الضحية الأخيرة فقد كانت فتاة عمرها ١٦ سنة تم الاعتداء عليها جنسيا أثناء استجوابها في أواخر عام ٢٠٠٥ عندما كانت رهن الاحتجاز لدى الجيش في الإقليم الأوسط.

٢ - الحزب الشيوعي النيبالي الماوي

٤٥ - تم توثيق ادعاء واحد بالاغتصاب ارتكبه أحد كوادر الحزب الشيوعي النيبالي الماوي. ففي كانشانبور، تم التبليغ بأن فتاة في الخامسة عشر من عمرها أغريت بالذهاب إلى الغابة ليلا بحجة مقابلة أحد الأصدقاء. وأثناء اغتصابها كانت يداها مربوطتين وهددت بالقتل. وعندما اشتكى والدها إلى الحزب الشيوعي النيبالي الماوي، استدعى الحزب الضحية ومرتكب الجريمة، وأدخلوا مرتكب الجريمة إلى أحد المنازل، حيث ادّعى بأنه اعترف بارتكاب الجريمة. وقام الحزب الشيوعي النيبالي الماوي بضرب مرتكب الجريمة ثم قام، حسب التقارير، بإجبار الضحية على قبول أن المعاشرة الجنسية تمت برضاها.

٤٦ - وتفيد التقارير بأن ثلاثة من ضحايا الاغتصاب تعرضوا للضغط من قبل الحزب الشيوعي النيبالي الماوي لكي لا يسجلوا القضية لدى الشرطة بحجة أن تلك الحوادث تخضع للتحقيق من قبل الحزب. ففي مقاطعة سيراهها، مثلا، هرب من الأسر أحد المدنيين، وعمره ٦٥ سنة، كان القرويون قد سلموه للحزب الشيوعي النيبالي الماوي، ومنع والد ضحيته، التي عمرها ١٠ سنوات، من قبل المجتمع من تسجيل القضية لدى الشرطة.

واو - منع إيصال المساعدة الإنسانية

١ - قوات الأمن الحكومية

٤٧ - تأثر وصول المساعدات الإنسانية للخدمات الطبية بالصراع بعدد من الطرائق. فقد أبلغ العاملون في المجال الصحي في العديد من المقاطعات أن الحكومة والمسؤولين العسكريين يجبرونهم، عند زيارتهم لمقر المقاطعة، على تقديم "معلومات استخباراتية" عن أنشطة للحزب الشيوعي النيبالي الماوي. وأبلغ مسؤولون كبار بالجيش النيبالي الملكي (السابق) البعثات المشتركة بين الوكالات التابعة للأمم المتحدة في الإقليم الشرقي (آذار/مارس ٢٠٠٦) والإقليم الغربي الأوسط (كانون الأول/ديسمبر ٢٠٠٥) بأنهم قاموا بصفة منتظمة بمنع وصول إمدادات الأدوية والمستلزمات الاستهلاكية الطبية لبعض المراكز الصحية الريفية بسبب القلق من أنها قد توفر مزية عسكرية للحزب الشيوعي النيبالي الماوي.

٢ - الحزب الشيوعي النيبالي الماوي

٤٨ - انخفضت إمكانية وصول المساعدة الإنسانية إلى المناطق الواقعة خارج مقر المقاطعة سنة بعد سنة بسبب انعدام الأمن والقيود التي يفرضها الحزب الشيوعي النيبالي الماوي. وتمثل القيود المفروضة على أنشطة المنظمات غير الحكومية مشكلة منذ أمد بعيد. وينبغي الحصول على المصادقة من "حكومة الشعب" قبل القيام بالعمليات، ويتضح ذلك من التسجيل الإلزامي للمنظمات غير الحكومية لدى الحزب الشيوعي النيبالي الماوي في باقلونغ ومورانق وباربات في تموز/يوليه ٢٠٠٦. وفُرضت تبرعات إجبارية على المنظمات غير الحكومية وعلى العاملين في المساعدة الإنسانية مثل طلب ٥ في المائة من الراتب الشهري من موظفي المنظمات غير الحكومية في داديلدورا في آب/أغسطس ٢٠٠٦. إضافة إلى ذلك، فقد تم احتطاف أفراد يعملون في مجال المساعدة الإنسانية زعم أنهم متهمون بجمع استخبارات للحكومة في تابليجونغ في تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠٠٥. وتشمل التحديات الأخرى التي جرت مؤخرًا تدخل الحزب الشيوعي النيبالي الماوي في تعيين الموظفين واستهداف مجتمعات بعينها وأفرادا من المستفيدين من المساعدة، مما جعل برامج المساعدة الإنسانية تواجه منعًا عامًا من الوصول إلى عدد من المقاطعات، وبصفة ملحوظة، من الوصول إلى مقاطعة رولبا، التي تقع داخل "إقليم مقاربات المتمتع بالحكم الذاتي" الخاضع للحزب الشيوعي النيبالي الماوي، والذي سحبت إحدى المنظمات غير الحكومية الدولية العاملة في المجال الصحي عملياتها منه في حزيران/يونيه ٢٠٠٦.

٤٩ - وقبل وقف إطلاق النار في نيسان/أبريل ٢٠٠٦، وُجد أن الحزب الشيوعي النيبالي الماوي يطلب حوالي ٢٥ في المائة من الأدوية والمستهلكات الطبية الأخرى من المراكز

الصحية في عدد من المقاطعات التي زارها البعثات المشتركة بين الوكالات التابعة للأمم المتحدة، إضافة إلى أنه يطلب بصفة منتظمة تبرعات مالية تعادل حوالي ٥ في المائة من راتب العاملين في المجال الصحي. وليس هناك رصد أو مراقبة تقريبا للخدمات الصحية في المناطق البعيدة عن مقر المقاطعة، وذلك ناتج بصفة رئيسية عن القيود التي يفرضها الحزب الشيوعي النيبالي الماوي على إيصال المساعدة الإنسانية.

٥٠ - وكان للإضرابات القسرية العامة التي يفرضها الحزب الشيوعي النيبالي الماوي تأثيرا خطيرا أيضا على تطور برامج المعونة مثل الإضراب الذي فرض في بانشار لعدة أشهر احتجاجا على إنشاء مراكز أمنية موحدة. فهو لم يؤثر فقط على توفير الإمدادات الأساسية للسكان، بل تسبب أيضا في وفاة طفل لم يتيسر علاجه في حينه بالمستشفى. واستُخدم قطع الإمدادات الضرورية أيضا كأداة لإبعاد السكان المدنيين عن المناطق الاستراتيجية مثلما حدث في مقاطعة تيراثوم في آذار/مارس ٢٠٠٦، حين أمر الحزب الشيوعي النيبالي الماوي جميع السكان بإخلاء المدينة، وقام عقب ذلك بقطع إمدادات المياه. وقد سُجلت حوادث مماثلة في شباط/فبراير ٢٠٠٦ في مقاطعتي جاجاركوت وروكوم.

٥١ - وبينما تحسنت إمكانية الوصول المادي إلى جميع مناطق البلاد بصورة عامة منذ نيسان/أبريل ٢٠٠٦، إلا أن القيود والمطالب التي يفرضها الحزب الشيوعي النيبالي الماوي على البرامج ما زالت سارية المفعول في عدد من المناطق، وقد أدت إلى الوقف المؤقت للبرامج من قبل عدد من المنظمات، بما فيها المنظمات غير الحكومية في مقاطعة باربات في آب/أغسطس ٢٠٠٦. ويرغم وقف إطلاق النار، فما زال القادة المحليون للحزب الشيوعي النيبالي الماوي يعلنون بانتظام أن أعمال التنمية التي تُنفَّذ عن طريق الحكومة ستظل موقوفة في مناطق كبيرة من البلاد حتى يحين الوقت الذي يتم فيه بصورة رسمية إدخال الحزب الشيوعي النيبالي الماوي في الحكومة المؤقتة.

٥٢ - وكُثِّفت خلال الفترة المشمولة بالتقرير جهود الدعوة المشتركة من قبل الأمم المتحدة بشأن المبادئ التوجيهية التشغيلية الأساسية^(٦). ففي كانون الأول/ديسمبر ٢٠٠٥، أصدرت قيادة الحزب الشيوعي النيبالي الماوي بيانا عاما أعلنت فيه التزامها بالمبادئ التوجيهية، وجاء ذلك عقب التزام مماثل قدمته الحكومة في تموز/يوليه ٢٠٠٥. وقد أنشئت

(٦) في عام ٢٠٠٣، وضعت الأمم المتحدة والمآخون والمنظمات غير الحكومية الدولية والمنظمات غير الحكومية مجموعة قابلة للقياس من مبادئ العمل، والمبادئ التوجيهية التشغيلية الأساسية، بناء على مبادئ إنسانية ومعايير قانونية دولية راسخة ومقبولة تطبقها وتدعو لها تلك المنظمات لضمان نطاق العمليات للوكالات العاملة في المجال الإنساني.

اتصالات منتظمة مع الحزب الشيوعي النيبالي الماوي على المستوى المركزي والإقليمي خلال الفترة المشمولة بالتقرير واستخدمت لمعالجة عدد من حالات الإيقاف التي فرضت على البرامج، بما فيها الحالات التي تم فيها خطف شاحنات تحمل مساعدات إنسانية. وبرغم تلك التطورات الإيجابية، فمن الواضح أن توجيهات السياسات العامة التي أصدرتها القيادة المركزية للحزب الشيوعي النيبالي الماوي فيما يخص بنطاق العمليات الممنوح للبرامج الإنسانية لا يفهمها بالكامل صغار العاملين في الحزب على المستوى المحلي ولا يتقيدون بها.

رابعاً - الحوار وخطط العمل والرصد والإبلاغ للتصدي لحالات انتهاك حقوق الأطفال

ألف - التنسيق العام لمسائل حماية الأطفال

٥٣ - عملت فرقة العمل المعنية بالرصد والإبلاغ بنشاط لرصد حالات الانتهاك الجسيمة الست المذكورة في القرار. وأقر أعضاءها اختصاصها وأعدوا ممارسات موحدة في مجال الرصد واتفقوا على توزيع المهام جغرافياً. وترتبط أعمال فرقة العمل أيضاً بتزويد الضحايا بالخدمات ويشترك معظم أعضائها في تنفيذ البرامج التي تستجيب لاحتياجات الأطفال.

٥٤ - وتشكل وكالات الأمم المتحدة والمنظمات غير الحكومية الدولية في منتدى تجري في إطاره مناقشة مسائل حماية الأطفال وإحالة القضايا المتعلقة بهذا الشأن إلى أفرقة عاملة مختصة بالبرامج. ومنذ عام ٢٠٠٥، بدأ فريق عامل يضم ممثلين عن الأمم المتحدة ومنظمات غير حكومية دولية ومنظمات غير حكومية أخرى يعمل بشكل نشط على تنسيق الأنشطة التي يضطلع بها في مجال الأطفال المرتبطين بالقوات والجماعات المسلحة. وبذلت جهوداً لمناصرة الأطفال والاستجابة لاحتياجاتهم عملياً بطريقة منسقة. وفي عام ٢٠٠١ أنشئت منظمة "الأطفال: منطقة سلام" (Children as Zone of Peace) لمناصرة حقوق الأطفال الأساسية في البقاء والنماء والحماية، وبخاصة لحماية الأطفال أثناء الصراعات. وتشكل هذه الشبكة أداة هامة لتبادل المعلومات وبذل الجهود في مجال مناصرة الأطفال، وذلك على نحو ما جسدت الاجتماعات التي عقدت أخيراً مع الاتحادات الطلابية والأحزاب السياسية للحيلولة دون وقوع الأطفال ضحية لتلاعب الجهات السياسية الفاعلة.

باء - الحوار مع الطرفين

٥٥ - تواصل تذكير الطرفين بما عليهما من واجبات في مجال حماية الأطفال في الصراعات المسلحة. وتعزز نطاق الجهود التي تبذل لمناصرة حقوق الأطفال منذ إنشاء فرقة العمل للرصد والإبلاغ المعنية بالأطفال والصراعات المسلحة. وبدأ في مطلع كانون الثاني/يناير

٢٠٠٦ حوار مع طرفي الصراع بشأن تنفيذ القرار ١٦١٢ (٢٠٠٥) وزُودا بورقة مفاهيمية عن آلية الرصد والإبلاغ في نيبال وبوثائق قانونية ذات صلة بالموضوع. وطلب من الطرفين تعيين شخص للاتصال به من أجل تيسير تبادل الآراء في هذا الشأن.

٥٦ - وفي انتظار تعيين هذين المنسقين، تواصل الحوار في الميدان بين أعضاء فرقة العمل وطرفي الصراع. ومن داخل منظومة الأمم المتحدة، أجرت مفوضية الأمم المتحدة لحقوق الإنسان واليونيسيف مناقشات مع الحكومة والحزب الشيوعي النيبالي الماوي للدعوة إلى إدراج مسائل حماية الأطفال في مختلف الاتفاقات التي تبرم في إطار عملية السلام وتوفير المساعدات الفنية للقيام بذلك. وأعرب أيضا عن القلق إزاء استمرار الانتهاكات والاعتداءات وعن الاهتمام بإدراج بنود خاصة بالأطفال في مفاوضات السلام. وبذلت منظمات غير حكومية دولية ومنظمات غير حكومية أخرى من مثل "الأطفال: منطقة سلام" جهودا مثيلة فأصدرت عدة بيانات صحافية وتقريراً عاماً عن انتهاكات حقوق الأطفال أثناء الأيام المائة الأولى من تسلم الحكومة الجديدة مقاليد السلطة.

١ - حكومة نيبال

٥٧ - عقب الاتصالات الأولية التي جرت بين المنسق المقيم للأمم المتحدة وحكومة نيبال في كانون الثاني/يناير ٢٠٠٦، عقد أخيراً اجتماع في آذار/مارس ٢٠٠٦ بين المنسق المقيم وممثلين عن اليونيسيف ومفوضية الأمم المتحدة لحقوق الإنسان ومدير عام من وزارة الخارجية تلاه عرض رسمي للآلية. وأُتفق على أن تؤدي وزارة الخارجية دور جهة التنسيق الحكومية وعلى تشكيل فريق عامل مشترك بين الوزارات يكون بمثابة منتدى تناقش فيه التقارير ونتائج أنشطة الرصد. وبعد أن تغيرت الحكومة في نيسان/أبريل ٢٠٠٦، أُجري المزيد من الاتصالات مع أمانة السلام ووزارة الخارجية ووزارة شؤون الطفل والمرأة والرعاية الاجتماعية. وعُينت الوزارة الأخيرة جهة التنسيق الحكومية الجديدة لتعنى بجميع المسائل ذات الصلة بآلية الرصد والإبلاغ. وطلب إنشاء فريق عامل غير أنه لم تتخذ أي خطوة بعد في هذا الشأن.

٢ - الحزب الشيوعي النيبالي الماوي

٥٨ - بذلت في الوقت نفسه جهود مماثلة مع قيادة الحزب الشيوعي النيبالي الماوي الذي أقر ممثلوه باستلام الوثائق في مطلع شباط/فبراير ٢٠٠٦ وناقشوا مع ممثلي مفوضية الأمم المتحدة لحقوق الإنسان مسألة تنفيذ القرار ١٦١٢ (٢٠٠٥). وفي آذار/مارس ٢٠٠٦، اجتمعت بعثة مشتركة بين مكتب الممثل الخاص للأمين العام المعني بالأطفال والصراعات

المسلحة واليونسيف ومفوضية حقوق الإنسان مع ممثل الحزب الشيوعي النيبالي الماوي لحقوق الإنسان والتنمية والعلاقات الخارجية في المنطقة الغربية. وعلى الرغم مما بذل من جهود لتعيين جهة تنسيق ومن الاتصالات المنتظمة التي أجريت مع قادة الحزب الوطنيين منذئذ، لم تعين هذه الجهة إلا في أيلول/سبتمبر ٢٠٠٦.

٥٩ - واستندت وكالات الحماية إلى تعهدات الطرفين بالإفراج عن الأطفال لتعيد محاولتهما مع ممثلي الحزب في المقاطعات وعلى الصعيد الوطني للقيام بذلك إلا أن معظمها باء بالفشل. فعلى سبيل المثال، تم في نهاية آب/أغسطس ٢٠٠٦ ضم ١٧ طفلاً أصغرهم في الثالثة عشرة من عمره إلى صفوف جيش التحرير الشعبي في مقاطعة دولاخا على الرغم من احتجاج أسرهم العلني المتكرر على ذلك. وبينما كانت وكالات الأمم المتحدة تتدخل على مختلف مستويات الهرمية في الحزب للإفراج عنهم، عارضةً تيسير عودتهم إلى ديارهم ودعمها، لم يُسجل حتى ٣٠ أيلول/سبتمبر أي تقدم في هذا الصدد. إضافة إلى ذلك، لم يحقق الحزب الشيوعي النيبالي الماوي حتى الآن أي تقدم للحيلولة دون استخدام الأطفال أو إخراجهم من صفوف جيش التحرير الشعبي.

جيم - أعمال المتابعة والاستجابة البرنامجية

١ - المبادرات العامة لحماية الأطفال

٦٠ - على الرغم من تصديق نيبال على عدة صكوك دولية، من بينها اتفاقية حقوق الطفل، فإن عملية دمج المعاهدات الدولية في القانون المحلي لم تبدأ بعد. ولم تنجر حكومة نيبال بعد عملية إيداع إعلان ملزم عن إشراك الأطفال في الصراعات المسلحة في البروتوكول الاختياري الملحق بالاتفاقية. وشرعت وزارة شؤون الطفل والمرأة والرعاية الاجتماعية في مراجعة القانون المتعلق بالأطفال لدمج المعايير الدولية في القوانين المحلية. وعرضت اليونسيف ومفوضية حقوق الإنسان مساعدهما الفنية للقيام بذلك. كما اتخذت الوزارة نفسها المبادرة لمراجعة النظم المتعلقة بقضاء الأحداث والتي لا تشتمل في وضعها الحالي على ما يضمن المعايير الدنيا اللازمة لحماية الأطفال. وفي مجال إصلاح القانون، تعمل منظمات حقوق الإنسان وحقوق الطفل على بذل جهود كبيرة لصالح الأطفال من أجل مراجعة الإطار القانوني الحالي. وأشار على حكومة نيبال بقوة وبشكل خاص بأن تتخذ الخطوات اللازمة لتجريم اختطاف الأطفال وتجنيدهم واستخدامهم لأغراض عسكرية، ولوضع قواعد اشتباك متعلقة بالأطفال دون سواهم لتعتمدها قوات الأمن.

٢ - المبادرات المحددة المتعلقة بالأطفال المرتبطين بالجماعات والقوات المسلحة

٦١ - بفعل تعذر الوصول إلى جميع المناطق والمعوقات الأمنية السابقة، لا تنفذ سوى برامج قليلة لمعالجة حالات الأطفال المرتبطين بالجماعات والقوات المسلحة. غير أنه وُضعت بعض الآليات لمساعدة الأطفال الذين أفرج عنهم الطرفان أو الأطفال المحتجزين؛ وكان الأطفال يسلّمون أحيانا إلى منظمات حماية الأطفال. وكان في وسع المآوى الموجودة بشكل أساسي في كاتماندو توفير البدائل للأطفال الذين حالت الدواعي الأمنية دون عودتهم إلى مناطقهم. وكانت تؤمن للبعض منهم فرص التعليم أو التدريب المهني في حين كان آخرون يتلقون العون ليعودوا إلى ديارهم سالمين. غير أن هذا النظام لن يدوم إذا ما ارتفع عدد الأطفال المستفيدين منه.

٦٢ - وتولت اليونيسيف تنسيق عملية تشكيل فريق عامل في عام ٢٠٠٥ يركز حصرا على المسائل ذات الصلة بالأطفال المرتبطين بالجماعات والقوات المسلحة، وينسق الجهود المبذولة لمناصرة حقوق هؤلاء الأطفال. ووضع هذا الفريق العامل برامج عملية للاستجابة لاحتياجات هؤلاء الأطفال وهو على اتصال دائم مع الطرفين. وعقب وقف إطلاق النار في نيسان/أبريل ٢٠٠٦، كثفت وكالات حماية الأطفال من جهودها لإخراج الأطفال من صفوف الحزب الشيوعي النيبالي الماوي. وفي حزيران/يونيه ٢٠٠٦، شاركت الوكالات في عقد حلقة عمل لتوعية أصحاب المصلحة باحتياجات الأطفال المرتبطين بالجماعات والقوات المسلحة وتعبئتهم لتبليتها وشارك فيها ممثلون عن الحكومة ووكالات الأمم المتحدة والمنظمات غير الحكومية الدولية والمنظمات غير الحكومية الأخرى.

٦٣ - وفي أيلول/سبتمبر ٢٠٠٦، أجرى الفريق العامل المعني بالأطفال المرتبطين بالجماعات والقوات المسلحة تقييما ميدانيا في ست مقاطعات شملت أربع أو خمس مناطق إدارية، استهدف مختلف أصحاب المصلحة، بمن فيهم الأطفال أنفسهم والآباء والزعماء المحليون ومجموعات المجتمع المدني والمنظمات غير الحكومية والجهات الفاعلة من الدول ومن غير الدول. وكان الغرض من ذلك هو رفع مستوى فهم حالة الأطفال المرتبطين بالقوات والجماعات المسلحة وتيسير استحداث استراتيجيات وطنية لمواجهة المشكلة. ويقوم الفريق العامل حاليا بإعداد خطة تمتد عاما تتضمن آلية أولية للاستجابة لحالات الطوارئ. كما تبذل الجهود لإقامة علاقات عمل مع الحكومة والحزب الشيوعي النيبالي الماوي.

٦٤ - وإلى الآن، ينبغي الإشارة إلى أن وكالات حماية الأطفال قد واجهت صعوبات كبيرة من أجل إخراج عدد واسع من الأطفال من صفوف الحزب الشيوعي النيبالي الماوي، وتلبية

طلبات الأسر مساعدتها على إنقاذ أطفالها تلبية فعلية ومعالجة حالات التجنيد المستمرة والحالية.

خامسا - التوصيات

٦٥ - في ما يلي التوصيات التي قدمت:

(أ) على جميع أصحاب المصلحة إيلاء الاحترام التام للقانون الدولي الساري المتعلق بحماية الأطفال، لاسيما في سياق عملية السلام، وكفالة تضمين المفاوضات بجميع خطواتها أحكاما محددة تتعلق بالأطفال؛

(ب) على الحزب الشيوعي النيبالي الماوي الإقلاع فورا عن ممارسة استخدام الأطفال وتجنيدهم والكف عن تجنيد أطفال جدد، وعليه المشاركة فورا مع فريق الأمم المتحدة القطري لوضع خطة عمل تكفل وضع إجراءات شفافة للإفراج عن جميع الأطفال المنضمين إلى صفوف جيش التحرير الشعبي وغيره من المنظمات الفرعية التابعة للحزب والتحقق من هوياتهم؛

(ج) على الحزب الشيوعي النيبالي الماوي الخروج فورا من جميع المدارس التي يحتلها ويستخدمها لأغراض سياسية وعسكرية، وعلى جميع الأطراف كفالة عدم غرس العقائد في أذهان الأطفال والمدرسين أو إكراههم على المشاركة في الأنشطة السياسية؛

(د) أحث حكومة نيبال على الانتهاء من عملية إيداع إعلان ملزم عن إشراك الأطفال في الصراعات المسلحة في البروتوكول الاختياري الملحق باتفاقية حقوق الطفل، إلى جانب تعديل الإطار القانوني لضمان تجريم تجنيد الأطفال واستخدامهم في القوانين المحلية؛

(هـ) أدعو حكومة نيبال إلى مراجعة جميع نظم قضاء الأحداث فورا، بمساعدة من فريق الأمم المتحدة القطري لجعلها تتفق والمعايير والأعراف الدولية، بغرض الحيلولة دون حصول الاعتداءات التي ارتكبت في سياق تنفيذ الأمر المتعلق بالأنشطة الإرهابية والمزعزعة للاستقرار (المراقبة والعقوبة)؛

(و) ينبغي للمجتمع الدولي والجهات المانحة توفير جميع أشكال الدعم اللازم لتعزيز عمل شركاء فرقة العمل المعنيين بالرصد والإبلاغ، وذلك بعدة وسائل من ضمنها دعم وكالات الأمم المتحدة والمنظمات غير الحكومية واللجنة الوطنية لحقوق الإنسان، مع ضمان جمع المعلومات الكافية المتعلقة بما تتركه الانتهاكات من أثر في الأطفال في هذه

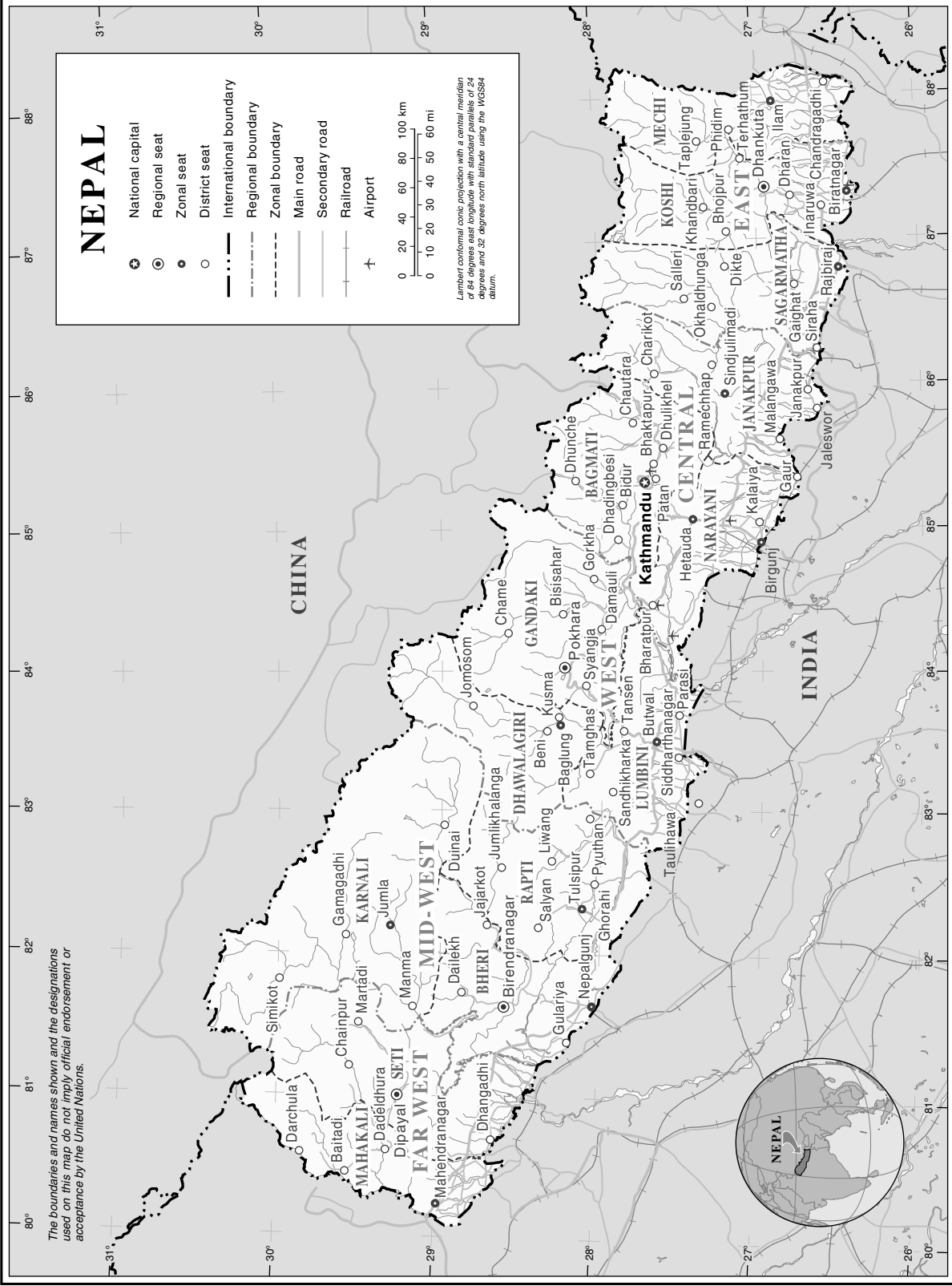
المرحلة الجديدة من مراحل عملية السلام في نيبال، وإيصالها إلى الجهات الفاعلة والهيئات المختصة؛

(ز) أدعو المجتمع الدولي والجهات المانحة إلى إيلاء اهتمام خاص للجهود التي تبذل لتنفيذ برامج الإفراج عن الأطفال المرتبطين بجيش التحرير الشعبي والمنظمات الفرعية التابعة للحزب الشيوعي النيبالي الماوي والعمل على توفير الموارد اللازمة لدعم هذه الجهود؛

(ح) ينبغي لأي بعثة من بعثات الأمم المتحدة في المستقبل أن تدمج في ولايتها مسائل حماية الأطفال، وأن تُضمّن البعثة وحدةً معينةً بحماية الأطفال لضمان وجود أمثل صلة وصل مع اليونيسيف وغيرها من الجهات الفاعلة الأخرى المعنية بحماية الأطفال، وأن توفر جميع أنواع التدريب في مجال حماية الأطفال وتعميم مسألة حماية الأطفال في أنشطة البعثة؛

(ط) أحث بشكل خاص الحزب الشيوعي النيبالي الماوي على الوفاء بما عليه من واجب بمقتضى القانون الإنساني الدولي يتمثل في منح الجهات الفاعلة في مجال تقديم المساعدات الإنسانية حرية الوصول إلى جميع المناطق؛

(ي) أشجع حكومة نيبال على دعوة الممثل الخاص المعني بالأطفال والصراعات المسلحة للاضطلاع بمهمة في نيبال في المستقبل القريب للمساعدة على توجيه الانتباه إلى ضرورة تعميم مسائل حماية الأطفال في الأولويات المتعلقة بالمرحلة الانتقالية وما بعدها لحكومة نيبال وشركائها في الأمم المتحدة والمجتمع المدني وتسهيل الضوء على هذه المسائل.



Department of Peacekeeping Operations
Cartographic Section

Map No. 4304 UNITED NATIONS
January 2007